بعد ٥٠ عاماً على مقتلهم

من اطلق النار على العائلة المالكة ؟

10

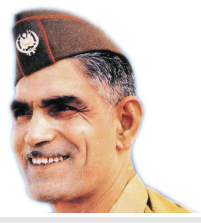

مذكرات شخصية عن قائد ثورة ١٤ تموز

11

ذاكرة عراقية

9

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن
مؤسسة المدى للاعلام والثقافة
والفنون

العدد (1279) الاثنين (21) تموز 2008
NO. (1279) Mon . (21) July

في مقال نادر لعبد الرزاق الحسني

لماذا انقلب عارف عبد الرزاق على عبد السلام ؟

هذا المقال واحد من المقالات النادرة التي نشرها المؤرخ العراقي الراحل عبد الرزاق الحسني ضمن ما نشره من بحوث ودراسات حول تاريخ العراق السياسي ، المقال نشرته مجلة المثقف العربي في العدد الثاني لسنة ١٩٧٢

عبد الرحمن البزاز

عارف عبد الرزاق

طاهر يحيى

العربية المتحدة في العراق السيد امين هويدي وكان وقت ذاك في القاهرة واستفسر منه سبب مجيئه بلا مقدمات فاخبرهما بعد الالحاح بما جرى وانه جاء الى مصر ليستريح وقد حاول كل منهم وعبد الحميد السراج وناجي طالب اقناعه على سحب استقالته فرفض واصر على الرفض .

وكان صبحي عبد الحميد اثناء استقالة عبد الكريم فرحان يقوم بجولة تفتيشية في الشمال بوصفه وزيرا للداخلية فلما عاد واطلع على الاستقالة حاول ان يحمل الوزير فرحان بسحب استقالته فلما اخفق ودعه الى المطار ثم قدم استقالته من منصبه بدوره فبهت رئيس الوزراء طاهر يحيى من ذلك وحاول حمل صبحي على سحب الاستقالة فاخفق .

فتمت بذلك استقالة وزيرين عسكريين من الوزارة وكان بعض الوزراء المدنيين قد ضاقوا ذرعا بتدخلات عبد السلام عارف فقرر الاستقالة كل من اديب الجابر وزير الصناعة وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد فاقتنع فؤاد الركابي وزير البلديات بالاستقالة معهم. وكان من رأي عبد الستار علي الحسين وزير العدل التعجيل في تقديم الاستقالات هذه وعدم ذكر اسبابها في الاقل ليتسنى معالجة الموقف ولكن الوزراء المدنيين قدموا استقالاتهم باسباب .

وكان واضحا ان اكثر الوزراء اندفاعا في العمل في الاتحاد الوحدوي قد وضعوا اخوانهم الاخرين باستقالاتهم امام الامر الواقع فتقدم الوزير عبد الستار وزير العدل باستقالة دون ان يذكر اسبابها وبذلك اصبح عدد الوزراء المستقيلين ستة وفتحت ابواب ازمة وزارية عنيفة وبقي ميزان الوضع الوزاري بيد ناجي طالب وزير الخارجية وعدد من الوزراء الذين يشاركونه في الراي بوجوب تعديل الوضع ولكن من دون اندفاع في تقديم استقالاتهم.

وابدى بعض الوزراء المستقيلين استعدادهم لفكرة اشتراك بعضهم دون بعضهم الاخر اذا ما الف ناجي طالب الوزارة على اعتبار انها وزارة جديدة وان من حق رئيس الوزراء الجديد ان يختار وزراءه اما في حالة استقالة بعض الوزراء ورفض قبول استقالة البعض الاخر في وزارة طاهر يحيى مع بقاء وزارة طاهر يحيى في الحكم ومعناه استبعاد او قبول البعض دون البعض الاخر وقد ابلغ كل من صبحي عبد الحميد وعبد الستار علي هذا الراء لناجي طالب . اما ناجي طالب فكان يعد هذا التكليف غير جدي. وانه اذا كان فيه شيء من الجدية فلا بد من قبول اقتراحه بان يصبح طاهر يحيى نائبا لرئيس الجمهورية ليكون في امكانه هو أي ناجي طالب قبول مهمة التاليف الوزاري شعورا منه بان الخلاف الذي حصل لم يكن جوهره خلافا بين طاهر يحيى ووزرائه المستقيلين فلا معنى لاستبعاد يحيى وتكليفه بتاليف وزارة جديدة . وانه اذا كان لابد من علاج فليسحب الوزراء المستقيلين استقالاتهم وتنتهي الازمة .

التمشية ممكنة كما كان يحاول اقناع رئيس الجمهورية بالعدول عن اصراره وعناده في الامور التي يعتقد بأن الاصرار عليها يؤدي الى اضرار كبيرة والى تخلي الوزراء من مسؤولياتهم واستقالاتهم منها .

وكان من اول الوزراء المستقيلين هو عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والارشاد وقدم استقالته الى رئيس الوزراء طاهر يحيى في ٢٣ حزيران عام ١٩٦٥ وصادف بعيد تقديم هذه الاستقالة ان اتصل النقيب عبد الله مجيد سكرتير القصر الجمهوري بدار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ونقل الى موظف المختص رغبة الرئيس في اذاعة امور معينة فوجه الوزير المستقيل كتابا الى رئيس الوزراء برقم س ٢٢ وتاريخ الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٦٥ قال فيه: ان امور الاذاعة ترتبط بالوزارة فلايجوز الايعاز اليها للدعاية للحكام والمسؤولين وطالب باصدار الاوامر للمعنيين والمسؤولين لتقدير هذه الناحية وعدم الاتصال باي موظف من موظفي المديرية عدا مديرها العام وقد ارسل الوزير فرحان صورة من كتابه هذا الى رئاسة الديوان لرئاسة الجمهورية فاغاظ ذلك عبد السلام عارف ولم يكن هذا اول احتكاك بين الوزير ورئيس الجمهورية فقد صادف ان ارتجل الرئيس عبد السلام عارف خطابا في جانب الكرخ تعرض فيه بالسب والشتم لكثير من رؤساء الدول فحمل الوزير فرحان تسجيل هذا الخطاب الى رئيس الوزراء واسمعه اياه فاقتنع الاخير بان هذا التعرض الى الرؤساء الدول وان مثل هذا الكلام يضر ولايفيد وهكذا منع الوزير فرحان اذاعة التسجيل ونفذ المنع الاستاذ عبد اللطيف الكمالي مدير الاذاعة .

وصادف بعد وصول كتاب وزير الارشاد الى رئيس الوزراء وصورته الى القصر الجمهوري ان مر هذا الوزير برئيس الوزراء طاهر يحيى فاتصل عبد السلام عارف بطاهر يحيى تليفونيا وبدأ يشتم الوزير فرحان بصوت جهوري سمعه فرحان نفسه فما كان منه الا ان خرج غاضبا وقدم استقالته وغادر الى القاهرة .. وفوجئت القاهرة بوصوله فاتصل به سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة المهندس رجب عبد الحميد وسفير الجمهورية

عندما بدأت الخلافات تظهر بين رئيس الجمهورية عبد السلام عارف وعدد من الوزراء حول مختلف القضايا التي كان عبد السلام حريصا على ان يعدها من الشؤون الخاصة بصلاحياته وكان موقف عارف عبد الرزاق خلال هذه المرحلة هادئا وكان صوته مسموعا من قبل الجميع لرزانته واحتفاظه بمركز مرموق في الجيش لاسيما انه كان يسيطر على القوة الجوية سيطرة تامة والتي استطاع ان يطورها ويحقق تقدما فيها لانه نشا ضابطا طيارا ولانه ارسل الى عدة دورات قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقبل ان تحدث الازمة الوزارية واستقالة ستة من وزراء طاهر يحيى في حزيران عام ١٩٦٥ عرض عبد السلام عارف على عارف عبد الرزاق تشكيل وزارة تخلف وزارة طاهر يحيى في حالة استقالتها في وقت كان عارف عبد الرزاق مزمعا على السفر الى خارج البلد للتداوي ومعه زوجته للتداوي ايضا فاكتفى عبد السلام عارف بان حبذ لعارف عبد الرزاق الاتصال بالاستاذ عبد الرحمن البزاز سفير العراق في لندن ومفاتحته وامر الدخول في الوزارة التي سيعهد اليه بتأليفها اذا ما عاد الى العراق مشافى . ..

ان تدخل الرئيس عبد السلام عارف في امور الوزارات المختلفة في تعيين الموظفين ونقلهم اوجد جوا من التوتر بينه وبين الوزراء بتمشية رغبات رئيس الجمهورية حينما تكون هذه

لقد كان من راي عارف عبد الرزاق ان يدخل في الوزارة الجديدة ايا كان رئيسها اشخاصا يؤمنون بالوحدة والمثل العليا مثل محمد صديق شنشل وغيره في اجتماع تم بين شنشل وعارف عبد الرزاق بحضور عبد الستار علي الحسين واوضح شنشل بانه لايرى امكانا لاشراكه في اية مسؤولية لعدم وجود ثقة بينه وبين رئيس الجمهورية ونصح بالحاح ان يبقى عارف عبد الرزاق في القوة الجوية وعدم تركها لاي منصب سياسي سواء اكان رئاسة الوزراء او منصب نائب رئيس الوزراء اذ كانت طرحت فكرة تاليف وزارة جديدة ربرئاسة طاهر يحيى ودخول كل من عارف عبد الرزاق وناجي طالب فيها كنائبين لرئيس الوزراء على ان يشترك في الوزارة صبحي عبد الحميد فوافق عبد السلام عارف على ذلك بشرط ان يستبعد منها بقية الوزراء المستقيلين وفي مقدمتهم عبد الكريم فرحان فرفض صبحي عبد الحميد الاسهام في الوزارة ويستبعد منها زملاؤه ولكن ظهر في الاجتماع بان عارف عبد الرزاق اميل الى قبول المسؤولية السياسية وهنا طرح عارف سؤلا على شنشل ان يترك الامر لطاهر يحيى بتعديل وزارته على النحو الذي يرتئيه مادام ناجي طالب مصرا على عدم تأليفها . وهكذا اجرى طاهر يحيى التعديل الوزاري في النهاية بان قبل استقالةالمستقيلين وتعيين بدلهم ممن اختارهم للمناصب الوزارية ..

راودت عبد السلام عارف فكرة تكليف عارف عبد الرزاق بمهمة تاليف الوزارة من جديد قبل ان يسافر الى مؤتمر القمة المقرر عقده في الدار البيضاء في الرابع عشر من ايلول ١٩٦٥ وكان عارف عبد الرزاق قد تلقى من الاستاذ عبد الرحمن البزاز سفير العراق في لندن رسالتين يؤكد فيه استعداده للتعاون معه ثقة منه بعارف وينتقد فيهما عبد السلام عارف مما يعني ان اشتراكه نتيجة ثقته بعارف مع التحفظ وعدم ثقته بعبد السلام عارف وكان مما جاء في كتاب البزاز المؤرخ في الحادي والثلاثين من اب ١٩٦٥ قوله : حقا ان الوضع في العراق قد ساء والاخبار تصلنا تباعا هنا من شتى القادمين ولقد بت بعض الليالي مسهدا لايكاد يغمض لي فيه جفن لان السفينة لو غرقت لاسمح الله فسنغرق بها جميعا وكنت احس انه من واجبي ان اعود الى العراق لاتحدث مع المسؤولين بصراحة ولكن كان يثنيني عن ذلك امران احدهما صحة ابنتي عامرة وثانيهما بقية امل ان صاحبنا –عبد السلام عارف- قد يتدارك الامر فينيط القيادة ربانا قد يوفق في ايصال السفينة الى بر الامان .

وعلى هذا استدعي البزاز من لندن فحضر فورا وفي اجتماع عقد في القصر الجمهوري عهد الى الاستاذ البزاز والى الضباط عبد اللطيف الدراجي وحميد قادر وسعيد صليبي وعبد الهادي الراوي المداولة لانتقاء

عبد الناصر يوعز لقواته المرابطة في (التاجي) ان تكون تحت تصرف رئيس الاركان عبد الرحمن عارف

اعضاء الوزارة المرتقبة وكان الاستاذ البزاز وهو المتكلم بصراحة فطرح هذه الاسماء شكري صالح زكي وعبد اللطيف البدري ومحمد ناصر وسلمان الصفواني وفائق السامرائي وجمال عمر نظمي وحسين جميل ويوسف الحاج ناجي وجعفر علاوي وجواد الديواني وخضر عبد الغفور وكان بعض هؤلاء الذوات ممن يدين باراء البزاز في القومية وسبق له الاسهام في بعض التوجيهات وبعضهم الاخر ممن لهم مدرسة خاصة وعقيدة معروفة .

فحصلت الاعتراضات على بعض هذه الاسماء وتمت الموافقة على البعض الاخر وهكذا تم تاليف الوزارة الجديدة برئاسة عميد الجو عارف عبد الرزاق في السادس من ايلول ١٩٦٥ وكان الاستاذ البزاز نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية وكانت اضعف وزارة عرفها عهد الثورة .

لقد كان واضحا ان عبد السلام عارف انما قصد من تكليف عارف عبدد الرزاق بتاليف الوزارة الجديدة ان يامن جانبه في حالة غيابه وعدم اقدامه على احداث أي انقلاب وكان قبول عارف عبد الرزاق لهذا التكليف على اساس ان يحدث تبديلا في رئاسة الدولة من دون اراقة الدماء لان اية حركة كانت ضد عبد السلام عارف مع وجوده في العراق تعني الدخول في معركة دموية .

وبعد سفر عبد السلام عارف الى الدار البيضاء في ١٢ ايلول ١٩٦٥ قرر عارف عبد الرزاق انتهاز هذه الفرصة والاقدام على احداث التبديل المرتقب واتخذ الترتيبات الاولية لتنفيذ الخطة ثم استدعي العميد سعيد صليبي امر موقع بغداد وامر الانضباط العسكري وفاتحه بما اعتزمه فعارض سعيد تنفيذ الفكرة وعرض على رئيس الوزراء ان يسفره أي يسفر سعيداً الى القاهرة وكان من راي المحيطين بعارف عبد الرزاق بتدبير امر سعيد صليبي بالقوة فرفض عارف عبد الرزاق اقرار هذه التدابير الشاذة واصدر اوامره بالرجوع عن الحركة كلها . عندئذ بدا الالحاح من جانب سعيد صليبي وحميد قادر الذي جاء به عارف مديرا عاما للشرطة بوصفه من اصدقاء عارف وكان على صلة به بالحركات السابقة وبدا الاثنان بالالحاح على عارف عبد الرزاق بضرورة تركه للعراق تجنبا للاصطدام المتوقع بعد عودة عبد السلام عارف الى العراق فسافر الرجل مع عائلته الى القاهرة وصحبه ستة عشر ضابطا ممن ايد حركته . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان عبد السلام عارف فكر بعد حركة عارف عبد الرزاق في تعديل الدستور المؤقت تعديلا يجيز له ان يكون رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء في ان واحد فنصحه عبد الرحمن البزاز ان لايقدم على مثل هذه الخطورة وان يبقى رئيسا للجمهورية فقط مخلصا للدستور حريصا على تنفيذ احكامه فهي كافية لضمان سيطرته على الوضع العام .

اما القاهرة فكانت في معزل عن الموضوع كما يظهر وكان الاقدام على الحركة حتى لو نجحت محرجا للرئيس جمال عبد الناصر تجاه جميع رؤساء الدول العربية المجتمعين مع عبد السلام عارف في الدار البيضاء فكان من الطبيعي لمعالجة الموقف ان توعز القاهرة الى قواتها المرابطة في التاجي على مقربة من بغداد ان تكون تحت تصرف رئيس اركان الجيش عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف وقد اصدر المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة اوامر بالبرقية بذلك كما ابلغ اللواء عبد الرحمن عارف بهذا القرار .. ويقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في مقاله الاسبوعي في الاهرام في هذه الفترة .

ان طائرة مسلحة عراقية دخلت الاجواء المصرية بغير اذن مسبق واتضح ثانية انها تحمل طيارين من بعض رفاق عارف عبد الرزاق لكنه قيل انه هو فيها . وكان الغموض شديدا وكان ذلك ان يكون محتملا ان تاتي غيرها في الطريق وان يلتقي في اجوائه بطائرة الرئيس عبد السلام عارف وعلى هذا تداركت الحكومة الامر فنقلت عبد السلام عارف الى بغداد باحدى طائراتها من طراز كوميت يقودها الطيار حسين عبد الناصر شقيق الرئيس جمال بدلا من الطائرة العراقية اليوشن ١٨ . اما في بغداد فقد اذيع البيان الرسمي الاتي : من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ونشر في الصحف كافة .

في الساعة العاشرة من مساء الاربعاء المصادف الخامس عشر من الشهر الجاري حاول نفر من المغامرين القيام بحركة تخل بالامن والسلامة للدولة ونظرا ليقظة المسؤولين وقواتنا المسلحة فقد احبطت المحاولة بعد فترة قصيرة ومن دون ان تراق اية قطرة دم واحدة وعلى اثر فشل الحركة فر جل القائمين بها الى خارج العراق والقي القبض على الباقين والتحقيق لايزال ياخذ مجراه القانوني الطبيعي .

ونود ان نؤكد للمواطنين ان الامن مستتب في انحاء العراق كافة وانه لم يحدث منذ قيام تلك المحاولة الفاشلة مايكدر صفو الامن والنظام ويقلق راحة المواطنين ويسرنا ان نطمئن المواطنين جميعا الى ان الحكومة والقوات المسلحة قائمة بواجبها احسن قيام وساهرة على المصلحة العامة وراحة المواطنين ..

عبد السلام عارف

ياسين الهاشمي يفرض قيوداً مشددة على حركة الملك غازي

ياسين الهاشمي

د. حيدر حميد

بقي الملك فيصل الأول قلقاً على مستقبله السياسي برغم من اجماع أغلب العراقيين على حكمه، فكان يخشى من أن يأتي اليوم الذي يطلب فيه التنازل عن عرش العراق لكونه غير عراقي الأصل، وأن كان عراقي الفعل، فكان يفاتح بعض مقربيه عن مستقبله السياسي، إذا انقلبت الحالة في العراق، واضطره الحال كما اضطر أبوه الملك حسين وأخوه الملك علي إلى ترك البلاد، وليست لديه ثروة تؤمن مستقبله، وقد اقترح عليه أحدهم أن يضع مبلغاً من المال في أحد بنوك سويسرا تعينه على عاديات الزمن، عاش الملك، مات الملك ولم تثبت الوقائع التاريخية أنه قد وضع رصيداً في بنوك سويسرا أو غيرها .

ومما زاد من قلقه في حياته أن أبنه وولي عهده الأمير غازي كان ينقصه الكثير من المؤهلات الشخصية ليكون ملكاً من بعده قادراً على إدارة دفة الحكم، وقد استعان الملك فيصل الأول بأفضل الخبرات الوطنية والأجنبية من أجل تدريبه وتأهيله، إلا ان النتيجة كانت دون ما كان يأمله، إذ ظهر الأمير غازي، كما يقول توفيق السويدي بأنه " لم يكن في درجة ذهنية تمكنه من الاستفادة من الدروس التي تلقى عليه من أساتذة عديدين كل فيما يتعلق باختصاصه" ، ولم يفد إرساله إلى إنكلترا ودخوله مدرسة هارو الثانوية فقفل راجعاً بعد سنة من دون نتيجة، وأخر مرحلة قطعها الأمير غازي في طريق تثقيفه وإعداده كانت إدخاله الكلية العسكرية.

ولما تولى الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ وتولى أبنه الأمير غازي سلطاته الدستورية بوصفه ملكاً على العراق باسم غازي الأول، اعترى الخوف العديد من السياسيين ، وفي مقدمتهم نوري السعيد وجعفر العسكري، الذين نظروا إلى الملك الجديد ، على أنه لا يمتلك تدريباً يؤهله لقيادة البلاد، وليس له قدرة على ممارسة نفوذ مؤثر في الطبقة السياسية، كما كان يفعل والده ، وقد اثبتت الأحداث التاريخية لاحقاً صواب ما ذهب إليه هؤلاء، ومما زاد من تعقيدات الأمور سوءاً كما يذكر وكيل رئيس الديوان الملكي في حينها عبد الكريم الأزري في مذكراته " تاريخ في ذكريات" طيش الملك وقلة تقديره مسؤولياته تجاه نفسه وأسرته وشعبه ومنصبه الملكي الذي يحتم عليه انتهاج سلوك يليق به وعرشه برغم ما عرف عن وطنيته واخلاصه وحب الشعب العراقي له، هذه التصرفات أثارت استياء الساسة ولاسيما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ورئيس الديوان الملكي محمد رستم حيدر، ولعل أكثر ما كان يزعجهم في ذلك، الليالي الحمر والسهرات المتواصلة الصاخبة التي كان يحييها الملك بصحبة أصدقائه من ضباط الجيش الذين كانوا على شاكلته في قصر الملح بمنطقة الحارثية، وقد انطوى ذلك على مخاطر عديدة تسيء إلى الملك من جهة وإلى إمكانية استغلاله استغلالاً غير مشروع، الأمر الذي ينذر بمضاعفات سياسية خطرة لا تحمد عقباها، وقد ابدى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي اهتماماً استثنائياً لهذا الأمر، فبادر إلى فرض قيود على الملك لعلها تعيده إلى صوابه، بإصداره بتاريخ حزيران ١٩٣٦ أوامر مشددة إلى وزير الدفاع في حكومته جعفر العسكري الذي بدوره نقلها إلى رئيس أركان الجيش طه الهاشمي والتي نقلت إلى رئيس مرافقي الملك، وقد نصت تلك الأوامر على وجوب عدم الاتصال بقصر الزهور الا عن طريق رئيس المرافقين أو من ينوب عنه من المرافقين، وعلى رئيس المرافقين أن يزود وزير الدفاع بواسطة رئيس أركان الجيش بتقارير يومية تحتوي على أسماء الأشخاص الذين يدخلون قصر الزهور أو يخرجون منه من رجال ونساء مع بيان ساعات الدخول والخروج، وان تجري المخاطبات الهاتفية مع قصر الزهور بواسطة المرافقين، ولا يسمح لأية سيارة تحمل أشخاصاً من الرجال أو النساء بدخول القصر الا باذن خاص ويستثنى من ذلك موظفو البلاط الملكي والقصر ومستخدموه والوزراء ورجال الدولة، ولا تخرج منه سيارة من سيارات البلاط الملكي أو القصر إلا برفقة شرطي بلباسه الرسمي على أن تحدد الجهة التي ستذهب إليها كل سيارة قبل خروجها.

كما طلب رئيس الديوان محمد رستم حيدر من ناظر الخزينة الملكية شاكر حميد بتجهيز الملك غازي بكمية محددة من مشروب الويسكي، الا ان الملك اخذ يبعث خادمه " زيا" ليشتري له من السوق الكميات التي يريدها من ذلك المشروب.

وقد شعر الملك بضيق شديد من هذه القيود ، ولاسيما أن الذين عهد اليهم تنفيذ أوامر رئيس الوزراء هم مرافقو الملك، وفي الواقع لو لا أن هذه التصرفات التي عدت غير لائقة بمقام الملك ومركزه السامي لكانت هذه الإجراءات عدت ماسة بالملك وبسلطاته الدستورية وتجاوزاً على مقامه وحريته ولكانت استغلت من المعارضين لحكم ياسين الهاشمي ووزارته استغلالاً كبيراً ، ولكن تصرفات الملك التي كانت سراً مكشوفاً وقضية الأميرة عزة هي التي خففت من انتقادات الناس لإجراءات ياسين الهاشمي.